

• كتاب الحدود (١) •

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

♦ أما بعد ♦

(المتن)

كتاب الحدود

(الشرح)

الحدود في اللغة جمع حدٍ، والحد هو: "المنع، والحاجز بين الشيئين، ومنتهى الشيء" وكلها معانٍ متقاربة، المنع، والحاجز بين شيئين، ومنتهى الشيء، يقال: "حد الأرض الشارع" يعني منتهى الأرض المملوكة الشارع الفلاني.

وأما الحدود في اصطلاح الفقهاء فالدقة أن يُقال: "عقوبة مقدرة شرعاً في غير قتلٍ وجبت لحق الله أو لحق آدمي" عقوبة مقدرة شرعاً أي أن الشرع قدرها فلا تُزاد ولا تنقص وهذا يخرج التعزير؛ فإن التعزير عقوبة غير مقدرة شرعاً.

"في غير قتلٍ" لأن القصاص لا يدخل في الحدود، فنحترز عنه بقولنا: "في غير قطع" لأن التعريف عندما يذكره أصحابه لا يذكرهم في غير قتل فينتقد بدخول القصاص فيه، فردنا هذا القيد "في غير قتل" لإخراج القصاص، لحق الله، وهذا الأصل في الحدود أنها لحق الله **عَزَّ وَجَلَّ**.

وقد يكون لحق الله وحق آدمي، وقد تكون لحق آدمي كالقذف، لحق الله وحق آدمي مثل

السرقه، حد السرقة قبل أن يبلغ الإمام حقَّ للآدمي، وبعد أن يبلغ الإمام حقَّ لله.
حد القذف حقَّ للآدمي، وإن شئت قل: "الحد عقوبة مقدرة شرعاً في معصية غير القتل للزجر عنها" كلا التعريفين صحيح.

والحظوا أي هنا في هذا التعريف ما قلت: "وفي الشرع"؛ بل قلت: "وفي اصطلاح الفقهاء" مع أن الغالب أن يقول في التعريف وفي الشرع؛ لأن الحدود في الشرع أعم من المذكور هنا، حدود الله في الشرع لها معاني متعددة منها المذكور هنا.

ولكن .. الحدود على المذكور هو اصطلاح الفقهاء، فهتمم يا أخوة لماذا لم أقل في الشرع؟ لأن الحدود في الشرع أعم من المذكور عندنا هنا، ولكن الفقهاء في اصطلاحهم إذا أطلقوا الحدود يريدون هذا، ولذلك قلنا: "وفي اصطلاح الفقهاء".

وقد شرعت الحدود لحكمة عظيمة، وهي أنها جواهر ومطهرات من الذنب، وزواجر للمذنب نفسه ولغيره، هي مكفرات للذنب، جواهر، وزواجر؛ لأن الإنسان إذا علم أنه إن شرب الخمر جُلد هذا يزجره عن شرب الخمر، ولأن غيره لو رآه يُجلد في شرب الخمر ينزجر عن شرب الخمر، وقبده قال النبي **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «تُبَايعُونِي عَلَى أَلَّا تَشْرَكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ»، يعني غير الشرك «وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَبَهُ»، متفق عليه.

والشاهد قول النبي **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ»، وهي زواجر.

وأيضاً قال ابن رشد **رَحِمَهُ اللَّهُ**: "الرجم كفارة للزنا بالإجماع".

وقال النووي **رَحِمَهُ اللَّهُ**: "الحد يُكفر ذنب المعصية التي حُد لها ولا نعلم في هذا خلافاً".

وأما كونها زواجر فأمراً ظاهراً، ولذلك شرع أن يشهد ذلك طائفة من المؤمنين، فهذه الحكمة من الحدود.

(المتن)

لا حد إلا على مكلف.

(الشرح)

هذه شروط إقامة الحدود:

والشرط الأول: أن يكون العاصي معصية توجب حدًا مكلفًا، أي عاقلًا بالغًا؛ لأن غير المكلف مرفوع عنه القلم؛ ولأنه قد سقط عنه الإثم في المعصية، فمن باب أولى أن يسقط عنه الحد؛ لأن الحد يُدرأ بالشبهة، ولذلك اتفق الفقهاء على أنه لا حد على صبي، ولا حد على مجنون، لما ذكرنا.

(المتن)

ملتزم.

(الشرح)

هذا الشرط الثاني لإقامة الحد، وهو أن يكون العاصي معصية توجب حدًا ملتزمًا أحكام المسلمين، يعني أن يكون مسلمًا، بالإسلام التزم أحكام المسلمين، أو ذميًا فيما تُذكر إباحته في كتابه ولو كان محرّفًا.

مثلاً النصراني يذكرون في كتابهم إن شرب الخمر غير محرم، بعضهم يقول: شرب القليل وكذا، فالذمي بالذمة التزم أحكام المسلمين، إلا إذا كان يرى إباحة الفعل في دينه، فإنه لا يُقام عليه الحد، فلو أن النصراني شرب الخمر ما يُقام عليه الحد.

أما غير الملتزم أحكام المسلمين كالكافر الحربي، والمستأمن الذي جاءنا بأمان ويذهب، والمعاهد، فلا تُقام عليه الحدود التي لحق الله؛ لأنه لا ولاية عليه؛ ولأنه غير ملتزم أحكام المسلمين، أما الحدود لحق العباد وهي القذف فتقام عليه؛ من أجل حق العبد.

(المتن)

عالم بالتحريم.

(الشرح)

هذا الشرط الثالث لإقامة الحدود، وهو: أن يكون العاصي معصية توجب حدًا عالمًا بتحريم الفعل؛ لأنه لا عقوبة إلا بعلم، لا عقوبة في الشرع إلا بعلم، فإن كان جاهلاً بتحريم الفعل؛ فإنه لا يُقام عليه الحد؛ لأن الحدود تُدرأ بالشبهات، والجهل شبهة.

أعطيكم صورتين:

شخص أسلم حديثاً أو قديماً لكن في بلد غالب عليه الجهل، فشرّب الخمر، وهو لا يعلم أن شرّبه حرام، هذا ممكن يا أخوة، عندما سقط الاتحاد السوفيتي وانقشعت الشيوعية عن بلدان فيها مسلمون أو بلدان أهلها مسلمون، وذهب الدعاة إلى تلك البلدان كان بعض المسلمين يفتح الخمر ويقول: بسم الله، ما يعرفون أن الخمر حرام؛ لأنه عُتِمَ عليهم، ما كانوا يقرؤون في الدين، كانت القراءة في الدين تُجرّم، بعضهم كان يعمل سراديب تحت حتى يقرأ فيها القرآن، أو يقرأ كتاباً، فهذا ممكن.

أو إنسان وجد شيئاً يُشبه الماء فشرّبه، فتبين خمرًا، هذا جاهل أيضًا، ما يُقام عليه الحد، أعوذ بالله بعض الخمر كأنه ماء، وأظن ذكرت لكم قصتي مرارًا، كنت في طائرة في عام ١٤١٤ من الهجرة، أظن بعضكم ما ولد، ١٤١٤ من الهجرة، قبل أربعة وثلاثين سنة، في أستراليا.

فأنا ما أعرف الإنجليزية، ما أعرف إلا (yes .no) وزميلي أستاذ مُعلم لغة إنجليزية، وزميلي كان نائم، وأنا في السفر ألبس ثوبي ما ألبس غير الثوب، فجاءت هذه المرأة المضيفة ومعها يعني صينية عليها كاسات وأنا والله عطشان رأيت والله ماء، فمددت يدي لآخذ فأبعدتها عني، هي أبعدتها، فأيقظت زميلي وقلت: يا أخي ما تريد أن أشرب، فسألها فقالت: هذا حرام عند المسلمين، فزميلي أخذ يضحك قال: الحمد لله أنها أبعدتها عنك، والله كأنه ماء، ونحن الحمد لله في بلادنا ما نعرف الخمر، ما رأيناها إلا عندما سافرنا.

أول مرة رأيت الخمر في عام ١٤١١ هجرية، سافرت في خطوط أفريقية لن أحدها، وأول ما تركنا الأجواء السعودية شرفها الله ما يظهرون الخمر في الأجواء السعودية ممنوع، أول ما تجاوزنا الحدود جاءت القوارير، قوارير الخمس وصاروا يصبون للناس، أصابني من الرعب ما الله به عليم. الذي بجواري يشرب، وأنا ما أعرف الخمر، وأعرف أن الخمر مسكر، وأتوقع في أي لحظة يقوم ويضربي، وما شاء الله هذا لو ضرب الطيارة كلها ما، ما نعرف الحمد لله الخمر.

فالشاهد: قد يعرف الإنسان الحكم لكن يجهل أن هذا خمر، هذا أيضًا من الجهل الذي يدرأ الحد.

أما الجهل بالعقوبة هو يعرف أن الخمر حرام لكن ما يدري أن فيه جلدًا؛ فإنه لا يدرأ الحد بالإجماع، حكى هذا النووي وغيره، أنه إن كان عالمًا بتحريم الفعل؛ لكنه يجهل العقوبة أنه يُقام عليه

الحد إجماعاً، ذكر هذا فيما أذكر النووي والقرافي أن الحد يُقام عليه إجماعاً باتفاق العلماء، فالجهل بالعقوبة لا يدرأها؛ لأن العقوبة ليست من فعله؛ وإنما هي أثر فعله، فلا أثر لجهله.

ويذكر الفقهاء هنا أثراً عن عمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** وعثمان **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** أنها قال: "لا حد إلا على من علمه" رواه عبد الرزاق في المصنف، لكن إسناده ضعيف، ومن ضعفه الشيخ الألباني **رَحِمَهُ اللَّهُ** وسائر علماء المسلمين.

(المتن)

وتحرم الشفاعة وقبولها في حد الله تعالى بعد أن يبلغ الإمام.

(الشرح)

تحرم الشفاعة في جميع الحدود إذا بلغت الإمام إلا حد القذف، تحرم الشفاعة في جميع الحدود إذا بلغت الإمام؛ لأننا إذا بلغت الإمام ليس لأحد فيها حق؛ فهي حق الله، حتى من وقع عليه الذنب ليس له أن يعفو هنا، إلا حد القذف؛ لأنه حق للمخلوق، فتستمر فيه الشفاعة إلى أن يُقام. أما سائر الحدود؛ فإذا بلغت الإمام فإنه يحرم أن يُشفع فيها، ويحرم على الإمام أن يقبل الشفاعة فيها، فإذا بلغت الإمام أو نائب الإمام حرمت الشفاعة.

طبيب نائب الإمام في زماننا من هو؟

هنا عدة أطراف وكلها الإمام، الشرطة، هيئة الأمر بالمعروف، النيابة، القضاء، فمن هو نائب الإمام الذي ترتفع الشفاعة إذا وصلته القضية؟

الذي يظهر والله أعلم أنه القاضي؛ لأن ما قبل القضاء هو تهمة، والأصل براءة الذمة، وإنما القاضي هو الذي يثبت أو ينفي، فنائب الإمام الذي إذا وصلته القضية حرمت الشفاعة في الحد غير القذف هو القاضي، القضاء، فإذا وصلت إلى القضاء أحيلت إلى القضاء، استلمها القضاء، حرمت الشفاعة وفيها، وحرّم على القاضي أن يقبل الشفاعة فيها.

وفي قصة أسامة بن زيد **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** وعن أبيه لما شفع في المخزومية التي سرقت غضب النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** وقال: «أتشفع في حد من حدود الله؟»، متفق عليه.

أنكر عليه وغضب، ولذلك قال بعض أهل العلم: إن الشفاعة في الحدود إذا بلغت الإمام كبيرة

من كبائر الذنوب؛ لأن النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** غضب وأنكر، وقال: «أتشفع في حد من حدود الله؟».

وجاء عن صفوان بن أمية **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** أن رجلاً سرق بردة له، فرفعه إلى النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** فأمر بقطعه، فقال صفوان **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: يا رسول الله تجاوزت عنه، فقال **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «فلولا كان هذا قبل أن تأتيني به»، فأمر بقطعه، فقطعه رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة، وصححه الألباني.

وقال النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «تعافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغني من حد فقد وجب»، رواه أبو داود والنسائي وصححه الألباني.

تعافوا الحدود فيما بينكم قبل أن تبلغني، فما بلغني من حدٍ فقد وجب، وهذه الأحاديث يا أخوة كما ترون تدل على جواز الشفاعة في الحدود قبل أن تبلغ الإمام، أو نائب الإمام، لكن ما الأحسن؟ هل الأحسن أن يُشفع فيها أو الأحسن ألا يُشفع فيها؟

إن كان الفاعل قد زل زلة ولم يُعرف بالإجرام، فالأحسن أن يُشفع فيه، أما إذا كان الفاعل مجرمًا يُعرف بالإجرام ولو في غيرها، يعني معروف أنه يتبع بنات المسلمين ويؤذيهم، معروف بالإجرام، ويشرب خمر، فثبتت عليه السرقة، الأحسن ألا يُشفع، لينزجر، وحتى لا يُجرئه ذلك على الجرم أكثر؛ لأنه لو شُفع فيه وعُفي عنه سيقع في نفسه من الجرأة ما الله به عليم، فالأحسن ألا يُشفع فيه.

قال ابن عبد البر **رَحِمَهُ اللَّهُ** تعالى: "الشفاعة في ذوي الحدود حسنة جائزة، وإن كانت الحدود فيها واجبة، إذا لم تبلغ السلطان" يعني حسنة جائزة إذا لم تبلغ السلطان. قال: "ولا أعلم فيه خلافاً بين العلماء".

فالشفاعة في حد القذف مطلقاً، والشفاعة في بقية الحدود قبل أن تبلغ الإمام جائزة، لكن ما هو الأحسن؟ ما هو الفضل؟ على التفصيل الذي ذكرناه، والله أعلم.

(المتن)

وتجب إقامة الحد ولو كان من يقيمه شريكاً في المعصية.

(الشرح)

إذا بلغ الحد الإمام أو نائب الإمام وثبت؛ فإنه يجب عليه أن يقيمه ولو يعطله باتفاق العلماء، ولكن المصنف هنا ذكر شيئاً بعيداً ليدل على تأكيد الوجوب، أنه ولو كان الذي يُقيم الحد شريكاً في المعصية، أعوذ بالله.

قاضي شرب الخمر مع صديق له، قضاتنا أنزه من هذا لكن المثال، قاضي شرب الخمر مع صديق له، ورُفع الأمر إلى نفس القاضي، القاضي ستر الله له فاستتر بستر الله، وهذا خرج من المكان وقبضت عليه الشرطة، حللوا له وجده سكران، تمت الإجراءات وأحيل من النيابة إلى القضاء، أحيلت إلى هذا القاضي الذي كان يشرب معه، يجب عليه أن يُقيم الحد.

(المتن)

ولا يقيمه إلا الإمام أو نائبه والسيد على رقيقه.

(الشرح)

لا يجوز أن يقيم الحدود الإمام أو نائبه، سواء كان الحد لله أو للآدمي كحد القذف حتى لا تكون الأمور فوضى؛ ولأن الحد قد يُدْرَأ بالشبهة، وحتى لا يقع الظلم؛ فإنه لو لم يكن تحت راية الإمام قد يتجاوز في إقامة الحد؛ ولأنه لم يُعرف في زمن النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** ولا في زمن الصحابة **رَضَوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِم** بعده أنه أُقيم الحد من غير الإمام أو نائبه.

ولا يستثنى إلا ما ذكره المصنف وهو إقامة السيد العالم العارف بالحد، وشروطه، وما يشبهه، وما يسقطه؛ فإن له أن يقيم حد الجلد فقط على رقيقه، على العبد أو الأمة، ليس له أن يقطع يداً، ليس له أن يرجم، لكن له أن يُقيم حد الجلد بشرط أن يكون عالماً لا جاهلاً، أن يكون عارفاً بالحد وشروط الحد، وما يُبْت الحد، وما يُسقط الحد يعني يكون كالقاضي؛ فإن كان لا يعرف فلا يجوز له أن يقيم الحد، وهذا كما قلنا مخصوص بحد الجلد.

لقول النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد»، متفق عليه. قال: «إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها»، إذا لابد أن يكون عالماً، عارفاً، فليجلدها الحد، متفق عليه، فجعل النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** للسيد العالم أن يقيم حد الجلد فقط، فله ذلك.

أما النائب يا أخوة فمن أنابه الإمام فهو يقوم مقام الإمام، ولذلك النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**

قال: «اغدوا يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها»، فأنابه النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** في إقامة الرجم عليها إن ثبت، فنائب الإمام يقوم مقام الإمام.

طبعاً هذه مسائل بالنسبة لأكثر الناس جديدة؛ لأن الوصول إلى هذا الحد في الكتب في الغالب نادر جداً، ثم عادة الشيوخ إذا وصلوا إلى مثل هذا يجرون كما بين العلمين في المسعى، فيمضونها سريعة، فهي ثقيلة على الأسماع، لكن هذا علم، وأنا لا أستطيع أن أغير طريقتي، فأنا أقدر أنكم تستثقلون؛ لأنه كما قيل: لا يصل إليها إلا من رُزق الصبر والإدامة، وإلا فالغالب أنها مهجورة مع أهميتها.

(المتن)

وتحرم إقامته في المسجد.

(الشرح)

عند أكثر العلماء تحرم إقامة الحدود في المسجد، وعلى هذا المذهب الأربعة:

أولاً: لأن المساجد لم تبني لهذا، إنما بنيت لإقامة ذكر الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

ثانياً: لأنه لا يؤمن خروج شيء من القدر أثناء إقامة الحد، طبعاً إذا كان قطع ما يؤمن من انتشار الدم، لكن حتى الجلد الله المستعان يمكن أنه من قوة الجلد يبول، فلا يؤمن تلويث المسجد، وقد جاء أن النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** قال: «لا تُقام الحدود في المساجد»، رواه الترمذي وابن ماجه وحسنه الألباني.

وجاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده "أن رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** نهى عن إقامة الحد في المساجد" رواه ابن ماجه وحسنه الألباني.

وقد نظرت في الأسانيد كثيراً، والذي ظهر لي والله أعلم أن المرفوع كله ضعيف ولا يقبل التحسين، لكن لاشك أني في هذا الباب أمام الألباني كذرة أمام جبل لكن أقول لكم ما أعلم.

وجاء "أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أتى برجل في المسجد في شيء" يعني في حد "فأمر بإخراجه من المسجد وضربه" رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح.

(المتن)

وأشدّه: جلد الزنا فالقذف فالشرب بالتعزير.**(الشرح)**

المقصود بـ "أشدّه" أي أشده صفة، فأثقله في الصفة عند الحنابلة جلد الزنا، ثم القذف، ثم الشرب، ثم التعزير.

قال: **(وأشدّه جلد الزنا)** لأن الله قال: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢]، فنفى الرأفة فيه.

وعند المالكية كلها سواء في الصفة؛ لأن المقصود منها واحد، فصفة الجلد واحدة، وعندني والله أعلم أن قول المالكية أقرب، ما يُشد في الصفة في جلد الزنا، وإنما كلها سواء؛ لأن الشرع جاء بالجلد، ولم يرد تغليظ الصفة؛ ولأن المقصود من جميع الحدود الزجر، فمقصودها واحد.

(المتن)**ويضرب الرجل قائماً بالسوط.****(الشرح)**

يُضرب الرجل في الحد قائماً؛ لأن قيامه وسيلة لتنويع الضرب على الأعضاء، والفقهاء يقولون: يجعل لكل عضو نصيبه من الضرب ويكثره في أماكن اللحم كالإليتين، يجعل أكثر في أماكن اللحم، لكن يجعل في أعلى الظهر، وأسفل الظهر، وفي وسط الظهر، وهذا يحصل إذا كان قائماً؛ ولأنه أكرم للرجل، فلا تهدر كرامته،

وليشهده ويراه من يشهدهم؛ فإنه إذا كان مضجعاً مثلاً ما يراه من يكون حاضراً، بخلاف ما إذا كان قائماً.

ولذلك يقول الفقهاء: "لا يضطجع" ما يُطح على الأرض أثناء الجلد، "ولا يجرد" ما يجرد من ملابسه المعتادة، الملابس المعتادة التي هي يلبسها الرجل في العادة، ما يُجرد منها، أما ما زاد أو ما يمنع حصول الجلد حقيقة فلا، عنده جلد وجاءنا وقد لبس فروة التي تلبس في الشتاء هذه، أو لبس كوتاً أو كوتين فوق بعض، فهذا جرد منها، أما الثياب المعتادة ما يجرد منها، هذا بالنسبة للرجل.

قال: **(ويُضرب بسوط)** السوط من الجلد ويقوم مقامه الخيزرانة والعصا، وبعض الفقهاء قال:

"لا يُضرب بسوط جلد وإنما يضرب بالخيزران" ويكون السوط متوسطاً لا جديداً يزيد الألم ويجرح، ولا قديماً رثاً يخف معه الألم؛ بل يكون متوسطاً.

ويجوز الضرب بما دون السوط في حد واحد، وهو حد الشرب شرب الخمر، فيجوز الضرب بالنعال، ويجوز الضرب باليد؛ لأن هذا قد جاء في زمن النبي ﷺ، يُضرب بالجرید، بالنعل، باليد، بالصوت، يجوز في حد الشرب فقط.

(المتن)

ويجب اتقاء الوجه والرأس والفرج والمقتل.

(الشرح)

يجب عند إقامة حد الجلد اتقاء الوجه؛ لأن ضرب الوجه منهي عنه، ما يُضرب الوجه، ولأن ضرب الرأس قد يضره ضرراً شديداً أو يقتله، قد يؤدي إلى الشلل أو يقتله؛ فإن قيل: قد ضرب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صبيغاً على رأسه، قلنا: هذا ليس حداً؛ ثم إن بلاغ صبيغ كان في رأسه، كان يأتي بكلام الأهواء، فضربه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على موضع انحرافه، وهذا ليس في الحدود. وأيضاً يُتق الفرج؛ لأنه قد يضره أو يقتله، وكذلك المقاتل المعلوم في الإنسان التي لو ضربت قد يموت؛ فإنه تتقى لأن المقصود إقامة الحد عليه فلا يتجاوز هذا.

(المتن)

وتضرب المرأة جالسة وتشد عليها ثيابها وتمسك يداها.

(الشرح)

المرأة إذا أريد إقامة الحد عليها تُضرب جالسة؛ لأنها محل الستر، فتضرب جالسة، وتشد ثيابها عليها ما تخفف لسترها، لكن تشد ثيابها عليها حتى يصل الضرب، وتمسك يداها؛ لأن المرأة كثيرة الجزع، المرأة إذا ضربت سوطاً تملأ الدنيا صياحاً، فلو لم تُمسك ما تثبت. طيب إذا كان الحد تُقيمه النساء وليس بحضرة رجال، إذا كان الحد يُقام في سجن النساء، والتي تقيمه امرأة، ويشهده النساء، ولا كاميرا تنقل ما في السجن إلى الضباط الرجال فكيف تُجلد المرأة؟ الأظهر عندي والله أعلم: أنها مثل الرجل، تُقام حتى يُوزع الضرب؛ لأن المحذور هنا منتفي أن

تنكشف أو نحو ذلك منتفي هي بين النساء بشرط ما قلت.

ولاحظوا أني قلت: في السجن لا توجد كاميرا لأنه قد يكون الذي ينفذ امرأة، والحضور نساء، لكن في كاميرا في ساحة السجن تنقل الأمر إلى مدير السجن، رجل، هنا تُضرب جالسة، لكن إذا أمؤمن الرجال مطلقاً، فالأقرب عندي والله أعلم أنها تُجلد كالرجل.

(المتن)

ويحرم بعد الحد حبس وإيذاء بكلام.

(الشرح)

يحرم بعد إقامة الحد حبس لنفس الجريمة التي أقيم الحد بسببها، أما إذا قارن الجريمة جريمة أخرى، اختطف امرأة وزنا بها، شاب بكر غير متزوج اختطف امرأة وزنا بها، فأقمنا عليه الحد للزنا، ما نسجنه للزنا بعد إقامة الحد، لكن نسجنه للاختطاف، لجريمة الخطف.

إذا انتبهوا يا أخوة الكلام هنا أنه لا يُسجن بسبب الذنب الذي أقيم عليه الحد به؛ لأن الحد كفارة له، ولأنه لا يُجمع بين الحد والتعزير في جريمة واحدة.

كذلك أيضاً لا يؤذى بالكلام، بعد أن يُجلد ما يؤذى بالكلام، ما يُسب ويشتم، لما ذكرنا أن الحد كفارة له، ولأنه لا يُجمع بين التعزير إقامة الحد في ذنب واحد.

(المتن)

والحد كفارة لذلك الذنب.

(الشرح)

انظر المناسبة بين كلامه السابق وهذا الكلام، كأنه يقول: لا يُسجن و يؤذى بالكلام؛ لأن الحد كفارة له، وقد تقدم الدليل على هذا في أول الكلام.

(المتن)

ومن أتى حدا ستر نفسه ولم يسن أن يقر به عند الحاكم.

(الشرح)

أي من فعل معصية من المعاصي التي توجب جدّاً، ولم يُعلم به؛ فإنه يستتر بستر الله عليه، ويتوب بينه وبين ربه، ولا يُستحب أن يُقر على نفسه عند الحاكم، وقد جاء أن النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** قال:

«اجتنبوا هذه القاذورة»، أي الزنا «التي نهى الله عنها، فمن ألم فليستتر بستر الله، وليتب إلى الله؛ فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله»، رواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي، وقال الألباني: صحيح لغيره.

قال ابن حزم **رَحِمَهُ اللهُ**: "الأمة متفقون على أن الستر مباح، وأن الاعتراف مباح، وإنما اختلفوا في الأفضل" هل الأفضل أن يستتر أم يُقر؟ "ولم يقل أحدٌ من أهل الإسلام إن المعترف بما عمل به مما يوجب الحد عاصي لله تعالى في اعترافه، ولا قال أحد من أهل الإسلام قط أن الساتر على نفسه ما أصاب من حدٍ عاصي لله تعالى" ما أحد قال بهذا ولا هذا.

الاعتراف مباح والستر مباح، لكن ما هو الأفضل؟ الأفضل أن يستتر نفسه، وأن يستتر بستر الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

(المتن)

وإن اجتمعت حدود لله تعالى من جنس تداخلت ومن أجناس: فلا.

(الشرح)

يعني إن اجتمعت حدود الله تعالى وكانت من جنس واحد، كأن كان مثلاً قد زنا مراراً، زنا خمس مرات بنساء مختلفات، ولم يُقم عليه الحد، ثم بعد الخامسة أخذ، وأقر بأنه زنا خمس مرات، يُقام عليه الحد بالإجماع واحد؛ لأن المقصود الزجر عن المعصية وهو محل بحد واحد.

أما إذا اجتمعت حدود لله وكانت من أجناس مختلفة ولم يكن فيها قتلٌ، كأن سرق، وزنا وهو بكر، وشرب الخمر؛ فإنه يحد لكل واحد منها، ويُبدأ بالأخف، فالأثقل، فيُحد أولاً لشرب الخمر ثم للزنا، ثم تُقطع يده للسرقة، ويُفرق بينها، ما تجمع في وقت واحد حتى ما تصير مغلظة.

ما تُقام في وقت واحد، أو تؤدي إلى قتله، ربما لو اجتمع عليه عدد من الحدود فنفذت في وقت واحد قد يموت، أما إذا اجتمعت حدود من أجناس وفيها قتلٌ كثيب قد زنا، وسرق، وشرب الخمر؛ فإن الراجح أنه يُكتفى بالقتل؛ لأن المقصود من بقية الحدود الزجر، وهذا سيقتل، فيكتفى بالقتل، إلا إذا اجتمع مع القتل حد القذف، ثيب زنا وقذف؛ فإنه نقيم عليه حد القذف؛ لأن حد القذف الآن لحق المخلوق، ونرجمه.

إذن إذا اجتمعت حدود من أجناس وكان فيها قتل، ولم يكن فيها القذف؛ فإننا نكتفي بالقتل على الراجح من أقوال أهل العلم، نعم بعض أهل العلم قال: تُقام الحدود ثم يُقتل، لكن الراجح والله أعلم أنه يُكتفى بالقتل.

أما إذا وجد حد القتل مع حد القذف يعني وجد حدٌ يوجب قتلاً وحد القذف؛ فإنه يُقام عليه حد القذف ثم يُقتل لحق المخلوق.

وبهذا نكون قد انتهينا من مقدمة الحدود، أطلنا عليكم لكن لا بأس نجمع المسائل إلى بعضها، أسأل الله **عَزَّ وَجَلَّ** أن يفقهنا في دينه، وأن يجعل العلم نافعا لنا، وأن يكتب لنا جميعاً أجر العلم، والصبر على تلقي هذا العلم، وأن يجعلنا ممن يسعى في إنارة الطريق للمسلمين والمسلمات بالعلم النافع، ونكتفي بهذا.

والله تَعَالَى أَعْلَى وَأَعْلَمُ.
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَسَلَّم.

